

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07107(A)



* 1 9 0 7 1 0 7 *

أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة أن تقدم معلومات محدّثة كتابية سنوياً عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية وعن الموارد المتاحة له. وأعدّت الأمانة هذا التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء الصندوق. ويقدم التقرير استعراضاً عاماً للتبرعات والنفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر الجدول ١)، مع بيان للإجراءات المتخذة لتشغيل الصندوق منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/38/27). كما يقدم بياناً للنتائج المحقّقة بتنفيذ مختلف الأنشطة الممولة من الصندوق خلال عام ٢٠١٨.

باء - معلومات أساسية

٢ - طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٧/٦ إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات خاص بتقديم المساعدة المالية والتقنية كي يوفر، إلى جانب آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس في قراره ٢١/١٦ تدعيم صندوق التبرعات وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣ - وأنشئ صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي طلبت الدعم أو وافقت على تلقّيه، انطلاقاً من روح القرار المؤسّس لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يبيّن أن من أهداف الاستعراض تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق، الفقرة ٤ (أ))، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ج)).

ثانياً - تشغيل صندوق التبرعات

ألف - مجلس أمناء صندوق التبرعات

٤ - إن أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هم أيضاً أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية. وهم مكلفون بمهمة الإشراف على إدارة الصندوق الأخير. وكانت تركيبة المجلس في عام ٢٠١٨ على النحو التالي: ماريكلير أكوستا أوركويدي (المكسيك) (حتى نهاية حزيران/يونيه)؛ ومورتن كيبيروم (الدانمرك)؛ ولين ليم (ماليزيا)؛ وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)؛ وإيزي ساذرلاند - آدي (غانا)؛ وكارمن روسا فيلا (بيرو) (من تموز/يوليه). وعملت السيدة أكوستا أوركويدي عضواً في المجلس

ورئيسة له حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وخلفت السيدة فيلا السيدة أكوستا أوركويدي بعد أن عينها الأمين العام للأمم المتحدة عضواً في المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٨. وانتخب المجلس السيد كياروم رئيساً.

٥ - وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام المفوضية السامية، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على التوجيه العام لتشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية، وذلك بإسداء المشورة في مجال السياسات.

٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، زار مجلس الأمناء المكتب القطري للمفوضية السامية في كولومبيا. وأتاحت الزيارة للمجلس ملاحظة نوع التعاون التقني الذي يمكن لمكتب قطري أن يتيح استناداً إلى نتائج دور الرصد الذي يضطلع به. وأولى مجلس الأمناء اهتماماً بالطريقة التي تيسر بها المفوضية تعاون كثير من أصحاب المصلحة مع الآليات المختلفة لحقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، وبكيفية دعمها متابعة توصيات هذه الآليات.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، زار مجلس الأمناء مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية في سانتياغو، حيث عقد دورته العاشرة. وأتاحت الزيارة للمجلس فرصة أن يلاحظ في عين المكان وضع وجود المفوضية الإقليمية للبرامج وتنفيذها. وعلم مجلس الأمناء مدى اعتماد الشركاء الكبير على خبرات المكتب الإقليمي ومشورته، مثلاً عندما يتعلق الأمر بتدعيم الأنظمة الوطنية للحماية. واتسمت بالابتكار على نحو خاص الطريقة التي رفع بها المكتب الإقليمي مستوى التعاون مع بلدان المنطقة من خلال الاستخدام المكمل لصندوق التبرعات اللذين يشرف عليهما المجلس وبرنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات. وعلم المجلس عن أنشطة المكتب الإقليمي لدعم الدول من أجل تعزيز إنشاء آليات وطنية دائمة للإبلاغ والمتابعة، ووضع قواعد بيانات متابعة التوصيات وإعداد تقارير هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. كما علم المجلس بالأنشطة الرامية إلى تشجيع إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في وثائق تخطيط أفارقة الأمم المتحدة القطرية، وربط النتائج الاستراتيجية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والتوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وبدأ المجلس أيضاً مناقشة سبل توثيق التعاون التقني حول قضايا الحدود الواردة المحددة في خطة المفوضية الإدارية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك ما يتعلق بتأثير الفساد وأبعاده على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخلال المناقشات مع الجهات الحكومية وشركاء الأمم المتحدة في المنطقة، أتيحت للمجلس الفرصة لتحليل كيفية إبراز ما للفساد من أبعاد متصلة بحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، والمجالات التي يمكن فيها للتعاون التقني أن يدعم الدول في تنفيذ التوصيات المقبولة ذات الصلة للتصدي لتلك التحديات.

باء - الاستخدام الاستراتيجي للصندوق

٨ - أنجزت آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائها جولتين خضعت فيهما كل دولة عضو في الأمم المتحدة لاستعراض. وبدأت الدورة الثالثة في أيار/مايو ٢٠١٧. وأبدت الدول الأعضاء اهتماماً متزايداً بعملية الاستعراض. ونتيجة لذلك، زاد متوسط عدد توصيات الاستعراضات في الجولة الثالثة. ومنذ الجولة الثانية وما بعدها، كان تركيز الاستعراضات ينصب

على نحو خاص على تنفيذ التوصيات المقبولة، على النحو الذي نص عليه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢١/١٦.

٩ - وتبرز التوصيات الصادرة عن الاستعراضات الدورية الشاملة، إذا أخذت مع توصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، عينة من الثغرات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري. فهي تشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز من أجل تدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقدرات الوطنية، وتوطيد القدرة على التكيف، وتهيئة بيئة مواتية لاجتثاث الأسباب الجذرية المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان.

١٠ - وما برحت المفوضية تدعم الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، خاصة من خلال استخدام صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية بناء على طلب الدولة أو بموافقتها.

١١ - وتبذل المفوضية قصارى جهدها حتى يكون الدعم الذي تقدمه في مجال المتابعة أكثر استباقية ومنهجية وتركيزاً على تحقيق النتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشرك المفوضية الدول في جهودها لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بتقديم الدعم المباشر عن طريق وجودها الميداني أو بضمنان دمج الدعم في برامج المتابعة التي تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٢ - ولا بد من إثبات المقترحات المقدمة من الوجود الميداني بخصوص موارد صندوق التبرعات بأدلة تفيد بأن الدولة طلبتها أو وافقت عليها. فهذا ليس هو الحد الأدنى من المتطلبات فحسب، بل إن هذا المبدأ يعزز تولي الأمور وطنياً أيضاً. ويعكس تولي الأمور وطنياً روح الاستعراض (حيث تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل على عاتق الدولة) والمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، وهو عامل أساسي لنجاح أي تعاون. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون الحكومات هي المبادرة أو المشتركة في المبادرة إلى تقديم طلبات موارد صندوق التبرعات، على أن تكون المفوضية مصدراً للخبرة والدعم.

١٣ - ولزيادة الموضوعية لدى النظر في المشاريع المقترحة لدعم صندوق التبرعات، استندت المفوضية في قراراتها المتعلقة بالتمويل إلى خمسة معايير تستند بدورها إلى اختصاصات صندوق التبرعات. والمبدأ الأساسيان هما تكريس الموارد لدعم أكثر المسائل المواضيعية إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان في الدولة، وبناء القدرات الوطنية للتنفيذ بكفاءة واستدامة، تمشياً مع الرؤية التي حددها الأمين العام في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاتقائية والحياد والموضوعية (A/72/351). غير أن القائمة ليست مقيدة. كما شجعت المقترحات المتصلة بأنواع أخرى من المشاريع التي تركز على تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، استناداً إلى المشاورات مع البلد المعني أو موافقته.

ترويج التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها

١٤ - ازداد عدد التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل من بضع عشرات بالنسبة للبلدان الأولى التي خضعت لاستعراض إلى نحو ٢٠٠ توصية لكل بلد في المتوسط في الجولة الثالثة. ومن الواضح أن هذا الأمر يشكل تحديات خطيرة للدولة من حيث التنفيذ، مع مراعاة تراكم توصيات الاستعراض الدوري الشامل على مر الزمن وفي ضوء متطلبات التنفيذ

الأخرى، مثل تلك المتعلقة بتوصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

١٥ - ولذلك يجب أن يركز الدعم المقدم من صندوق التبرعات المتاح لجهود التنفيذ على توصيات الاستعراض الدوري الشامل الرئيسية، بحيث يتسنى لهذا الدعم أن يسهم في التغيير الوطني إسهاماً كبيراً ودائماً. ولتحديد ما إذا كان ينبغي إنفاق موارد صندوق التبرعات على مقترح لتنفيذ توصيات بعينها صادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، تعد الأسئلة التالية ذات وجهة:

- (أ) هل تعكس التوصيات الواردة في الاقتراح ثغرات كبيرة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري؟
- (ب) هل أشارت هيئات المعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى المسألة المواضيعية المعنية؟
- (ج) هل تتطابق التوصيات الواردة في الاقتراح مع المجالات التي أشارت إليها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الرسالة التي أرسلتها عقب الاستعراض؟
- (د) هل سيسهم تنفيذ الاقتراح في تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان والتغييرات في القوانين وفي الممارسة العملية؟
- (هـ) هل سيسهم تنفيذ الاقتراح في تحسين التوفيق بين حقوق الإنسان وجهود التنمية من جهة وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى؟

تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية

١٦ - إضافة إلى الدعم المباشر لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة من قبل وجود المفوضية الميداني، تتمثل طريقة أخرى في إدماج الدعم المقدم في برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن المتابعة تلبية لطلب حكومة ما هذه المساعدة. ومن خلال قيادة منسقي الأمم المتحدة المقيمين، قد يتزايد تجلّي توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة في التقييمات القطرية الموحدة أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي وثائق التخطيط والبرمجة لأحاد وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما التوصيات المقبولة التي تقع بالكامل ضمن نطاق ولاياتها. فمن شأن هذه الممارسة أن تساعد الدول على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك في إعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها

١٧ - ما فتئت الدول تنتهج بصورة متزايدة نهجاً شاملاً وأكثر كفاءة واستدامة لإزاء الإبلاغ والانخراط ومتابعة التوصيات من خلال إنشاء نوع جديد من الهياكل الحكومية المعروفة بالآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وهي آلية أو هيئة حكومية وطنية دائمة مكلفة بتنسيق وإعداد التقارير للآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتعاون معها، وتنسيق وتعبّئ التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات وتنفيذها على الصعيد الوطني. وتعمل الآلية الوطنية هذه بالتنسيق مع الوزارات

والهيئات الحكومية المتخصصة، مثل مكتب الإحصاء الوطني والبرلمان والقضاء، وبالتشاور مع المؤسسة (المؤسسات) الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ولذلك فإن تمويل صندوق التبرعات مشاريع إنشاء أو تعزيز آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة يفضي إلى إيجاد القدرة الممكنة المحافظة عليها للإبلاغ عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها.

وضع خطة لتنفيذ التوصيات

١٨ - تضع دول عديدة خطة لتنفيذ التوصيات، تدعمها أحياناً برمجيات قواعد بيانات تستضيفها وزارة تدوير البرمجيات. وتُجمع هذه الخطط، وأي قواعد بيانات لدعمها، في الحالات المثلى، كل التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان حسب محاور معينة، وترتبها حسب الأولوية، وتشير إلى مسؤوليات التنفيذ، وإطار زمني للتنفيذ، إضافة إلى الموارد والمؤشرات. وستساعد كثيراً في هذه المهمة قاعدة بيانات تعقب التوصيات الوطنية التي تعدّها المفوضية حالياً. ويمكن بسهولة الربط بين التوصيات المجمّعة وأهداف التنمية المستدامة من أجل إيجاد أوجه تآزر وترباط بين مختلف أنشطة المتابعة والإبلاغ المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويمكن أيضاً أن تكون بمثابة أدوات مفيدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، عند الاقتضاء، تثرى تقيّماتها القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتفاعل مع الجهات الحكومية النظرية.

تعزيز القدرات البرلمانية على التنفيذ

١٩ - اعترف مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٩/٣٥ بالدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية. ويشمل ذلك دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة من الاستعراض الدوري الشامل والتي تقبلها الدولة. ويجدر بالإشارة أن معظم التوصيات، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، تستوجب أو تنطوي على إجراءات برلمانية.

٢٠ - وطلب المجلس في قراره ٢٩/٣٥ إلى المفوضية أن تعد دراسة عن سبل تشجيع وتعزيز التآزر بين البرلمانات وعمله واستعراضه الدوري الشامل. واستند التقرير الناتج عن ذلك (A/HRC/38/25) إلى الردود على استبيان أرسل إلى البرلمانات والدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وشددت المفوضية في التقرير على أهمية اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان ودورها الحاسم في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما في متابعة التوصيات. وأُرفقت بالتقرير مجموعة من مشاريع المبادئ بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان تهدف إلى توجيه البرلمانات إلى إنشاء لجان برلمانية لحقوق الإنسان وإلى ضمان فعالية أدائها.

٢١ - وستتيح زيادة التركيز على البرلمانات، بوصفها جهات فاعلة رئيسية في النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، للمفوضية تحقيق نتائج عبر ركائز عملها الست، على النحو المبين في خطتها الإدارية. وسيؤدي تعزيز دور البرلمانات في مجال حقوق الإنسان (من خلال مهامها الرقابية والتشريعية والميزانية) إلى الارتقاء بمستوى تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان؛ وتحسين الربط بين حقوق الإنسان وجهود (وميزانيات) التنمية الوطنية؛ والمساعدة على منع الانتهاكات؛ وتوطيد المساواة ومكافحة التمييز (خاصة عن طريق الجهود التشريعية)؛ وزيادة المساءلة (من

خلال دورها الرقابي؛ وتوطيد المشاركة (باعتبارها هيئات منتخبة يمكن للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اللجوء إليها).

٢٢ - وتعمل المفوضية بمهمة على تدعيم دور البرلمانات واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بطرق منها حلقات العمل دون الإقليمية لتبادل الممارسات الجيدة في إعداد الاستعراضات، وفي تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها. وتعهدت المفوضية في حلقات العمل هذه بأن تواصل دعم البرلمانات في مشاركتها في عملية الاستعراض، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقيمت أيضاً شراكات لهذا الغرض مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ثالثاً - النتائج التي تحققت بتنفيذ الأنشطة المدعومة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٨

٢٣ - يمكن تقسيم الأنشطة التي مولها صندوق التبرعات في عام ٢٠١٨ إلى ثلاث فئات: (أ) أنشطة وجود المفوضية الميداني؛ و(ب) الدعم المباشر إلى الحكومات؛ و(ج) حلقة عمل إقليمية عن إعداد الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات. وقُدّم الدعم إلى وجود المفوضية الميداني للاضطلاع بأنشطة في الأرجنتين، وأوروغواي، وجامايكا، وفيجي، وكمبوديا، وكوستاريكا، والنيجر. وبناء على طلب من حكومة منغوليا (حيث لا تملك المفوضية وجوداً ميدانياً)، أُعد مشروع شامل مدته سنة ونصف يركز على عناصر شتى، منها آلية وقائية وطنية؛ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وآلية وطنية للإبلاغ والمتابعة؛ ومنصة للتعليم الإلكتروني في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٤ - وبمعمونة صندوق التبرعات، ساعد مكتب المفوضية القطري في كمبوديا على تنفيذ توصيات من الجولتين الأوليين من الاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بنظام العدالة وحقوق الأرض، وقدم الدعم لتعزيز مشاورات أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ التوصيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ورصدها. وفي قطاع العدالة، أسهم المكتب القطري في التأهيل المهني لنظام العدالة الجنائية عن طريق تعزيز قدرة القضاة على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي قطاع الأراضي، عمل المكتب على تعزيز قدرة السلطات المحلية على تنفيذ عملية إصدار سندات ملكية الأراضي لمجتمعات الشعوب الأصلية.

٢٥ - وتعاون المفوضية، في إطار عملها الأوسع نطاقاً المتمثل في المساعدة على توطيد سيادة القانون وزيادة المساءلة، مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء على خفض عدد الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة ومدة الاحتجاز. وبدعم من صندوق التبرعات، درب المكتب القطري في كمبوديا ٩٠ قاضياً وكاتب محكمة على الاحتجاز السابق للمحاكمة وعلى الاستدلال القانوني. وأتاح التدريب فرصة فريدة لتسليط الضوء على أهمية الاستدلال القانوني المتوافق مع معايير حقوق الإنسان عند إصدار أمر باحتجاز سابق للمحاكمة. كما تعلّم قضاة وكتاب

قضاؤون مشاركون كيفية تحسين استخدام استمارة للاحتجاز السابق للمحاكمة وضعتها وزارة العدل سابقاً بدعم من المفوضية.

٢٦ - وأعربت آليات حقوق الإنسان على مدى سنوات عدة عن قلقها بشأن انعدام ضمان حياة الأراضي بالنسبة للمجتمعات الأصلية في كمبوديا، لا سيما عملية إصدار سندات ملكية الأراضي المعقدة والمكلفة. وبدعم من صندوق التبرعات، أصدر مكتب المفوضية القطري دليلاً معتمداً من الحكومة بشأن عملية إصدار سندات ملكية الأراضي الجماعية، وُضع بالتعاون مع الوزارات التنفيذية المختصة ومنظمات الشعوب الأصلية، قصد مساعدة السلطات المحلية والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية على تنفيذ عملية إصدار سندات الملكية.

٢٧ - وفي سياق ضَبَقَ المجال أمام مشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية في المناقشات العامة، نظم مكتب المفوضية القطري حلقات عمل لتوعية منظمات المجتمع المدني الكمبودية بأهمية عملية الاستعراض الدوري الشامل ودورها الرسمي فيها، ودعم التفاعل مع الآلية الحكومية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان بغية تشجيع اعتماد نهج تشاركي لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨ - وأتاحت حلقات العمل مجالاً للحوار فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها شركاء التنمية وفريق الأمم المتحدة القطري، المشاركة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ورصدها. ونتيجة لذلك، تحسنت قدرة منظمات المجتمع المدني على مواصلة الدعوة إلى وضع خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والعمل مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان على ذلك.

٢٩ - وفي جامايكا، استخدم تمويل من صندوق التبرعات لإنشاء منصة تدريب على الإنترنت لجهاز القضاء، بناء على طلب رئيس القضاة. وفي عام ٢٠١٨، أُعد التدريب على الإنترنت لجهاز القضاء وصمم بالكامل، وحُمِلت محتوياته على صفحة شبكية مؤقتة. وتتضمن المنصة أربع وحدات: القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان المكفولة للأشخاص الذين سُلبت حريتهم؛ والحق في محاكمة عادلة؛ وحقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص ذوي الإعاقة. وشمل المشروع أيضاً حلقة عمل تشاورية لإدخال المراجع والاجتهادات القضائية الإقليمية والوطنية. ونُشرت الدورة التدريبية على الموقع الشبكي لمعهد التعليم القضائي في جامايكا (www.demoprojectsvml.com/IHR/).

٣٠ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظّم وجود المفوضية الميداني في النيجر حلقة عمل للبرلمانيين لتوعيتهم بأدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأُطلع البرلمانيون، بمن فيهم أعضاء شبكة حقوق الإنسان، على خطة العمل الوطنية للتنفيذ التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٧ والتي جعلت من أولوياتها تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل لمتنصف المدة في عام ٢٠١٩، وتقديم التقارير الدورية إلى هيئات المعاهدات.

٣١ - ويعد دور البرلمانيين في تنفيذ التوصيات المقبولة أمراً بالغ الأهمية، إذ إن العديد من هذه التوصيات يستلزم اعتماد قوانين وسياسات والتصديق على معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونتيجة لحلقة العمل، أصبح فهم البرلمانيين أفضل لآلية الاستعراض الدوري الشامل

والتزامات النيجر في ميدان حقوق الإنسان، وسيتمكنون من الأخذ بزمام المبادرة بشأن التنفيذ الفعال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٣٢ - واستخدم مكتب المفوضية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ صندوق التبرعات لتعيين متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة لدعم أعمال المكتب الإقليمي الجارية المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل، بما فيها تقييم توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبدأ المتطوع العمل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حيث قدم الدعم التقني لفريق الأمم المتحدة القطري في فيجي لأجل تقريرها للاستعراض الدوري الشامل ولملتدى المواطنين الدستوري، وهو منظمة رائدة من منظمات المجتمع المدني في إعداد بيان المجتمع المدني بشأن فيجي. وسيشارك متطوع الأمم المتحدة أيضاً في وضع أنشطة للتوعية والتدريب وتنسيقها وتنفيذها لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين بشأن جملة من الأمور منها دور الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، والإبلاغ في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ووضع خطط عمل ومؤشرات لتنفيذ التوصيات. ومن المقرر أيضاً تنظيم دورات صورية للاستعراض الدوري الشامل.

٣٣ - وساعد مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية الأرجنتين على إنشاء نظام لمتابعة التوصيات وتنفيذها - نظام الرصد بشأن قاعدة بيانات التوصيات الدولية المعروفة باسم "سيمور" (SIMORE) - من خلال تيسير نقل باراغواي البرمجيات والمنهجية إلى الأرجنتين. وأجريت جولة أولية من حلقات العمل في عام ٢٠١٨ لتدريب مراكز الاتصال بهدف إدماج منهجية قاعدة البيانات وبرمجياتها. وتشمل النتائج حتى الآن تعزيز القدرة على تنظيم التوصيات في أفرقة مواضيعية وقواعد بيانات، والإشارة إلى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد مراكز الاتصال، واكتساب المنهجية التي شاركتها باراغواي. وستستمر حلقات العمل في عام ٢٠١٩.

٣٤ - وقدم مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية الدعم أيضاً لأنشطة في أوروغواي من خلال استخدام صندوق التبرعات. وكان دعم الصندوق حاسماً بالنسبة للعمل المتعلق بـ "التحولات الهيكلية اللازمة لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠"، وهو مشروع يقوده مكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمشروع جهد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويهدف إلى الارتقاء بمستوى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في بلد مرتفع الدخل عن طريق الخروج من الضائقات التي تعوق الانتقال إلى التنمية المستدامة.

٣٥ - واستخدم صندوق التبرعات أيضاً لاستئجار خبير استشاري لدمج حقوق الإنسان والبعد الجنساني في المشروع في أوروغواي وتقديم إسهامات تربط خطة عام ٢٠٣٠ بأدوات حقوق الإنسان الرئيسية، بما فيها التوصيات المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل. كما يجري التخطيط لسلسلة من المشاورات والحوارات مع منظمات المجتمع المدني وجهات أخرى صاحبة مصلحة.

٣٦ - وقدم مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الوسطى، من خلال مشروع مشترك ينفذ مع منسق الأمم المتحدة المقيم بدعم من صندوق التبرعات، مساعدة لكوستاريكا لإنشاء قاعدة بيانات وطنية ستستخدمها "اللجنة المشتركة بين المؤسسات لرصد وتنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمهام تقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة

توصياتها، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. وستسهل قاعدة البيانات، التي تأسست بقاعدة البيانات التي وضعتها باراغواي، إعداد خطط المتابعة.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، اقتنى مكتب المفوضية الإقليمية وأمريكا الوسطى البرمجيات اللازمة لقاعدة بيانات رصد التوصيات، ودعم التنسيق بين وزارتي الشؤون الخارجية في كوستاريكا وباراغواي، الأمر الذي يسر المساعدة التقنية المقدمة من باراغواي لبناء قدرات أعضاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات. غير أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وما تلاها من تغيير حكومي في أيار/مايو من ذلك العام أدت إلى تأخير تنفيذ الأنشطة المقررة المتعلقة بقاعدة البيانات.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٨، واصل مكتب المفوضية الإقليمية وأمريكا الوسطى أيضاً تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة المشتركة بين المؤسسات لإدماج مؤشرات حقوق الإنسان في تخطيط السياسات ورصدها، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة عمل متابعة مدتها ثلاثة أيام.

٣٩ - وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الإقليمي للجنة المشتركة بين المؤسسات في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، من خلال الهيئة الدائمة للتشاور والمشاركة. كما دعم اللجنة المشتركة بين المؤسسات والهيئة الدائمة للتشاور والمشاركة في تحديد أساليب عملهما وبرامج عملهما لعام ٢٠١٩.

٤٠ - وتلبيةً لطلب حكومة منغوليا المساعدة من صندوق التبرعات، قدمت المفوضية مساعدة تقنية لدعم تنفيذ الحكومة خطة عمل الاستعراض الدوري الشامل ٢٠١٦-٢٠١٩، التي تتضمن الـ ١٥٠ توصية التي صدرت عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل والتي قبلتها الحكومة وصُنفت إلى ١٢ مجموعة، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمكافحة التعذيب، وتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومكافحة التمييز في حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويتضمن المشروع، الذي يمتد من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى نهاية عام ٢٠١٩، خططاً لإنشاء آلية وقائية وطنية تماشياً مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة وقاعدة بيانات وطنية لتعقب التوصيات؛ واعتماد استراتيجية وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛ وتقديم مشروع قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان إلى البرلمان؛ وإطلاق مبادرة "أحرار ومتساوون" على الصعيد الوطني.

٤١ - وفي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظمت المفوضية، بتعاون وثيق مع وزارة خارجية منغوليا، مشاورة وطنية بشأن آلية وقائية وطنية شارك فيها نحو ٥٠ ممثلاً للبرلمان والوزارات وأكاديمية الشرطة والسجون والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين. وكان الهدف من المشاورة استصدار توصيات معينة من المشاركين لتحديد النموذج الأنسب لإنشاء آلية وقائية وطنية في أوائل عام ٢٠١٩. وأوصى المشاركون بإنشاء هذه الآلية في إطار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا في أسرع وقت ممكن، تماشياً مع متطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك ضمان استقلالية الآلية وحصانة أعضائها، وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والقدرات، وتخويلها سلطة إدارة التنسيق الفعال لجميع أصحاب المصلحة الذين يضطلعون بمهام وقائية. واستناداً إلى تلك التوصية، نقح مشروع قانون بشأن اللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا بحيث يتضمن فصلاً عن آلية وقائية وطنية. ومن المقرر أن يقدم مشروع القانون إلى البرلمان لاعتماده.

٤٢ - ودعمت المفوضية أيضاً منغوليا لعقد أول مشاوره وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، للتداول بشأن وضع توصيات للاستراتيجية الوطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين في المشاورة ممثلون عن الوزارات التنفيذية ووكالات حكومية أخرى، ونقابة العمال المنغوليين، ورابطة أرباب العمل، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة.

٤٣ - ومن المقرر إجراء مشاوره وطنية ثانية في أيار/مايو ٢٠١٩ بمشاركة رئيس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بوصفه خبيراً. ومن المتوقع أن ترسم الحكومة خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تستند إلى نتائج المشاورتين الوطنيتين.

٤٤ - وبالإضافة إلى الأنشطة على الصعيد الوطني، استخدم الصندوق أيضاً لتنظيم حلقة عمل إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في كابو فيردى للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بالتعاون مع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسعت حلقة العمل إلى الجمع بين عملية الإبلاغ عن حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من جهة، والإبلاغ والرصد من جهة أخرى. واستقطبت حلقة العمل خبرة المعهد الوطني للإحصاء في كابو فيردى، الذي قاد فريق مدينة برايا المعني بإحصاءات الحكومة.

٤٥ - وركزت حلقة العمل على تبادل الممارسات الجيدة في إطار التحضير للاستعراضات والاستعراضات الجارية وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. كما ركزت على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية). وشدد المشاركون في استنتاجاتهم على ضرورة دعم الهيئات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ التوصيات المتصلة بحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات التي قبلتها الدولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وشددوا أيضاً على أن مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان لا تكفي لضمان اتخاذ إجراءات، وأنه يتعين على الحكومات أن تضع خطط عمل مع تحديد واضح للمسؤولين، ومخصصات الميزانية المناسبة، والنقاط المرجعية والجداول الزمنية الرئيسية. ودعا المشاركون إلى نهج متكامل إزاء حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، مثلاً من خلال تشجيع التعاون المباشر بين هيئات التنسيق الوطنية المسؤولة عن الإبلاغ عن الاستعراض الدوري الشامل وحقوق الإنسان والمسؤولة عن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية.

رابعاً - الوضع المالي لصندوق التبرعات

الجدول ١

بيان الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١٨ (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)
(بدولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات والنفقات	
أولاً - الإيرادات	
٨٨٤ ٥٤١	التبرعات الواردة في عام ٢٠١٨
(٤ ٥٠٦)	مكاسب/خسائر أسعار الصرف
٥ ٠٠٠	التعهدات بالتبرع الواردة
٤٤ ٥٠٢	حكومة سنغافورة (غير مدفوعة)
٩٢٩ ٥٣٦	الفائدة وإيرادات متنوعة
مجموع الإيرادات (أولاً)	
ثانياً - النفقات	
٧٧ ٣٣٣	تكاليف الموظفين
٤٠ ٥٠٣	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
-	سفر الموظفين
٢٨ ٤٥٠	سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
١٠ ٨٩٢	الخدمات التعاقدية
١٩ ٩٧٤	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
٢٠ ٠٤١	المعدات والمركبات والأثاث
-	المتح (أقل من ٥٠ ٠٠٠ دولار) والزمالات
٢٥ ٦٣٥	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
٢٢٢ ٨٢٨	مجموع النفقات
٢٠٦ ٧١٦	تسويات السنوات السابقة
٩١٣ ٤٢٤	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
١ ٤٤٩ ٥٧٥	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
(٥ ٠٠٠)	الالتزامات غير المدفوعة - سنغافورة
٢ ٣٥٧ ٩٩٩	مجموع رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الجدول ٢
التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية، منذ إنشاء
الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
(بدولارات الولايات المتحدة)

المانح	التبرع
فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٥ ٣٢٦
فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣٣ ٧٠٧
فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤
كازاخستان	٩ ٩٧٥
النرويج	٨٤٩ ١١٤
فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	
ألمانيا	٢٤٢ ٨٤٤
كازاخستان	٥٣ ٨٩٠
هولندا	٣٠ ٠٠٠
النرويج	٦٠١ ٧٣٣
عمان	١٠ ٠٠٠
فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	
فرنسا	٢٢ ٧٥٣
ألمانيا	٢٢١ ٦٣١
كازاخستان	١٠ ٠٠٠
النرويج	٤٧٥ ٣٦٧
باراغواي	٣ ٠٠٠
جمهورية كوريا	٥٠ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٥٠ ٠٠٠
إسبانيا	١١١ ٤٨٥
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠ ٠٠٠

المانح	التبرع
٢٠١٨	
فرنسا	٢٣ ٢٢٩
ألمانيا	١٢٤ ٢٢٤
النرويج	٣٥٧ ٢٧٠
باكستان	٣ ٠٠٠
جمهورية كوريا	٥٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٧٠ ٠٠٠
سنغافورة	٥ ٠٠٠
إسبانيا	٥٦ ٨١٨
مجموع التبرعات	٦ ٢١١ ١٥٨

٤٦ - ومنذ إنشاء صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩ وحتى نهاية عام ٢٠١٨، تلقت تبرعات مالية من ١٦ دولة، هي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وباراغواي، وباكستان، وجمهورية كوريا، وعمان، وفرنسا، وكازاخستان، وكولومبيا والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا (انظر الجدول ٢).

٤٧ - ويشكل توطيد الأساس المالي لصندوق التبرعات اتجاهاً إيجابياً، ويوضح الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل واستقبال الدعم المخصص لتلك المهمة. وإن استمرار التبرعات للصندوق وتوسيع قاعدة المانحين عنصراً حاسماً لزيادة استدامة التعاون التقني الشامل، المتصل بالاستعراض الدوري الشامل على المدى الطويل، رسوخاً، ليس خلال الجولة الثالثة للاستعراض فحسب، بل أثناء الجولات المقبلة أيضاً.

خامساً - الاعتبارات النهائية

٤٨ - ذكر الأمين العام في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (A/72/351) أن التركيز المتزايد على متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان وتنفيذها يتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة العمل مع الدول الأعضاء. ومضى قائلاً إن التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، يوفر أساساً مكيناً لكي تحقق الدول نتائج أفضل في كل من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وينبغي أن تستند المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان إلى هذه التوصيات وأن تقدم في إطار تعاون وشراكة أوثق مع الدول الأعضاء، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

٤٩ - وتعد توصيات آليات حقوق الإنسان، خاصة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تقبلها الدولة، من أفضل المداخل إلى مشاركة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وإن تفعيل خطة عام ٢٠٣٠، بربطها بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، ليمكّن الأمم

المتحدة من مساعدة الدول على تحقيق نتائج ملموسة من حيث التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية كليهما.

٥٠ - وسلط الضوء على الاستنتاجات الواردة أعلاه المشاركون في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان السابعة والثلاثين، التي ركزت على التحديات والفرص الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل. وشملت المسائل المطروحة للمناقشة أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قد تكون مدخلاً أساسياً للتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المانحون، وللإجراءات التي تتخذها هذه الجهات؛ والمساهمة في التعاون الدولي من خلال تبادل أفضل الممارسات؛ والدور الحاسم الذي تضطلع به آليات التنسيق في الإبلاغ والمتابعة؛ وتعزيز التنسيق على مستوى الأمم المتحدة من خلال إدماج حقوق الإنسان في برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرامج الفردية وعمليات التخطيط والبرمجة الخاصة بالوكالات؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتنسيق بين المانحين على المستوى الدولي.

٥١ - وألقت حلقة النقاش الضوء على أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل قد تكون مدخلاً للتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المانحون، وللإجراءات التي تتخذها هذه الجهات. وشملت المواضيع المشتركة في البيانات والتدخلات أهمية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وإمكانية استخدام توصيات حقوق الإنسان استخداماً أفضل وأكثر تركيزاً في الإجراءات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للوقاية ولخطة عام ٢٠٣٠.

٥٢ - وينبغي أن يكون أحد مصادر التوجيه الأخرى في تنفيذ عمل الصندوق النتائج التي انتهت إليها اجتماع مجلس حقوق الإنسان فيما بين الدورات بشأن الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠، الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عملاً بقراره ٢٤/٣٧. وبحث الاجتماع العديد من جوانب العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ومن أهم الاستنتاجات أنه ينبغي إدماج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أكثر فأكثر في الاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن تستفيد الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة استفادة أفضل من نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لتوجيه التخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومتابعته وتقديم تقارير عنه، بما في ذلك في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والنظر فيها. وشدد المشاركون على أن من المهم أن تواصل الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال دمج أعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومواءمتهما على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٣ - واعتباراً من الجولة الثالثة وما بعدها، تقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة لوزراء خارجية البلدان من خلال رسالة بعثت بها عقب اعتماد الوثيقة الختامية للجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، تبرز المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص خلال السنوات الأربع والنصف قبل الاستعراض المقبل للدولة، وتقدم دعم المفوضية أو منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم.

٥٤ - وتشجع المفوضية على وجه الخصوص المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على ضمان إدماج التوصيات المجمعة لآليات حقوق الإنسان في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقع على الصعيد القطري وتصبح جزءاً من جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والحال أن المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تعترف بأن توصيات آليات حقوق الإنسان أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة مدخلاً مهماً تعترف به المفوضية وبقيّة منظومة الأمم المتحدة أكثر فأكثر.

٥٥ - وتشجّع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها أيضاً على أن تعكس، على أدنى حد، توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة التي تندرج ضمن ولاياتها في خطط وبرامج كل منها داخل البلد. ومن شأن فعل ذلك بطريقة ممنهجة أن يعبئ منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الدول الأعضاء بمزيد من الفاعلية في جهودها الرامية إلى توطيد نظمها الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

٥٦ - وستعكف المفوضية باستمرار على إعادة التفكير في رؤيتها الاستراتيجية لدعم المتابعة وعلى تنشيطها بالتشاور مع مجلس أمناء الصندوق، من أجل توفير دعم أكثر فعالية للدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة، على أدنى حد. وتشمل المبادئ الأساسية لتوزيع موارد صندوق التبرعات دعم أكثر المسائل المواضيعية إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان في الدولة، وبناء القدرات الوطنية للتنفيذ بكفاءة واستدامة، تمثيلاً مع الرؤية التي حددها الأمين العام في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (A/72/351).

٥٧ - وتكرر المفوضية أهمية مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين بمهمة في عمليات المتابعة، وستستكشف السبل التي يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة أن يستفيدوا أيضاً من صندوق التبرعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق المشاركة في برامج التعاون والمساعدة التقنية للدول المعنية التي يساعدها الصندوق.